برامج تدريبي نظمه معهد الكويت الدولي القانوني للتدريب الأهلي لموظفين في «العدل»

د. عبد الله الرمح يحاضر عن: قانون المرافعات وأسس صياغة صحف الدعوى

قدم أستاذ المرافعات المساعد في كلية القانون الكويتية العالمية د. عبد الله الرمح على مدى خمسة أيام البرنامج التدريبي الذي حمل عنوان (قانون المرافعات) الذي نظمه عن بعد معهد الكويت الدولي القانوني للتدريب الأهلي (KILTY) التابع لكلية القانون الكويتية العالمية، بمشاركة وحضور مجموعة من موظفي وزارة العدل، وذلك في نطاق سلسلة البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمهتمين العاملين في مختلف القطاعات الراغبين بالتزود بالمعارف والثقافة القانونية لتطوير أدائهم الوظيفي، بمشاركة نخبة من الأكاديميين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية المتميزين بالكفاءة والخبرة والمقدرة على الجمع بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية، كي تعم الفائدة كافة المشاركين في البرنامج التدريبي.

وقد قسم د. الرمح المحتوى النظري والتطبيقي للبرنامج على خمسة أيام، خصص موضوعا لكل يوم، حيث استهل اليوم الأول بالتعريف بأساسيات إعداد صحف الدعاوى وفقا للمواعيد والإجراءات في قانون المرافعات، تناول فيه ست نقاط أساسية هي على التوالي: التعريف بالمحاكم القضائية وأنواعها، التعريف بالإدارات القانونية، التعريف بنظرية الأعمال الإجرائية، المواعيد الإجرائية، صحف الدعاوى وأنوعها، والمذكرات القانونية، وقدم شرحا مستفيضا عن كل منها مع تقديم بعض الأدلة والنماذج التي تهم المشاركين في البرنامج من موظفي وزارة العدل.

د. عبد الله الرمح

حيث أكد على أن جميع المذكرات تعتمد على عنصرين: أولهما العلم الذي يمثل الدراسة والخبرة والقدرة على التحليل والاستنباط واختيار الألفاظ والآراء، وثانيهما الطريقة المستمدة من الشخص نفسه وقدراته الذاتية.

أما اليوم الثاني فخصصه للحديث عن «مذكرات الدفاع: مفهومها وأهميتها والصياغة القانونية للدعاوى القضائية»، مبينا بالشرح ما هو المقصود بالدفاع في الموضوع والدفوع الإجرائية، وشروط قبول الدعوى من قبل المحاكم، وماهية مذكرات الدفاع وأنواعها، وكيفية إعدادها من حيث الشكل والمضمون والموضوع وفقا للصياغة القانونية المناسبة، التي يحتاج فيها من يتولى هذه المهمة إلى القدرة على الاستنباط والتحليل واستخلاص النتائج ومهارة الاستخدام السليم للألفاظ والتراكيب اللغوية، وكذلك فهم القضية المطروحة أمامه ودراستها والرجوع إلى المصادر والقوانين لاستنباط ما يناسبها من النصوص القانونية التي يستند إليها في دفاعه، وذكر أن إعداد المذكرة القانونية يمر بثلاث مراحل هي: فحص القضية، وتحضير المادة العلمية، والصياغة التي تتضمن الأسانيد القانونية والأسانيد القضائية والأسانيد الفقهية التي يدعم بها وجهة نظره.

و»صياغة صحف الطعون في الأحكام (الطعون العادية والطعون غير العادية)» كانت عنوان القضية التي تناولها د. عبد الله الرمح في اليوم الثالث من البرنامج التدريبي، حيث قدم معلومات وافية عن أنواع الأحكام وأنواع الطعون، وأسباب الطعون غير العادية، وأسباب التظلمات، والأسلوب الصحيح لصياغة صحف الطعن من الجانبين الشكلي والموضوعي، ومن ثم تحدث عن الأثر المترتب على هذه الطعون ومدى أهمية صياغتها.

واليوم الرابع خصصه للحديث عن «مهارات تقديم المشورة القانونية وصياغة الرأي القانوني» استهله بالتعريف بالمشورة قائلا إنها: «طلب إبداء الرأي القانوني في موضوع معين يستوجب فيه تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق لإيجاد الحلول الصحيحة لتلك المشكلات، وقد يكون هذا الرأي بخصوص مسائل تجارية أو مدنية أو جزائية أو مواد الأحوال الشخصية أو أية مواد أخرى».

وهذا الأمر - اضاف د. الرمح- يتطلب إعطاء الرأي القانوني للمؤسسات والمنشآت بتوضيح ما يطلبونه من توصيات أو تحديد مراكزهم القانونية، ومعرفة صحة التعاملات والعقود التي تجريها، وفي الوقت ذاته معرفة الموقف الصحيح للقضايا المنظورة بين الخصوم، وتنبيه الجهات والأفراد لما يطرأ من أنظمة وتحديثات قانونية. وأشار إلى أن المذكرات إما أن تكون كتابية أو شفهية وكلاهما يتطلب معرفة القواعد القانونية واجبة التطبيق، والمهارة في إعداد المذكرة باحتراف.

أما اليوم الخامس والأخير من البرنامج التدريبي فقد قدم فيه د. الرمح مجموعة من التطبيقات العملية لمذكرات الدفاع من خلال تعريف المشاركين على مختلف أنواع المذكرات والصحف القانونية وطريقة كتابتها عمليا وتطبيقيا، وأسس تقديم الشكوى أو البلاغ، وكيفية إعداد صحف الدعوى والطعون والأوامر القضائية والتظلمات والمذكرات الاستشارية والمذكرات القانونية بشكل عام.

وفي الختام تمنى د. الرمح للمشاركين في البرنامج التوفيق والنجاح في حياتهم المهنية، آملا أن يكونوا قد استفادوا مما قدمه لهم ليكونوا في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد منهم لخدمة كافة المراجعين في وزارة العدل، وبالتالي تسهيل عمليات التقاضي دعما للقضاء الكويتي وإقرارا للحق والعدالة في الكويت، وبدورهم شكروه على المعلومات القيمة التي تزودوا بها لتمون معينا لهم في أداء وظائفهم على الوجه الأكمل.

اتحاد التطبيقي: بدأ تسجيل المستجدين بخطة الشواغر اعتبارا من الأحد 21 فبراير

أعلن رئيس لجنة المستجدين في الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عبدالرحمن علي الرحيلي أن عملية تسجيل المستجدين بخطة الشواغر للراغبين بالالتحاق في كليات ومعاهد الهيئة ستبدأ اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2021/2/21 إلى يوم الثلاثاء الموافق 2021/3/2 .

وأوضح الرحيلي أنه ونظرا للظروف الصحية التي تمر بها البلاد والتزاما بتعليمات وزارة الصحة فلن يتمكن الاتحاد من استقبال المستجدين في مقره بالعديلية، ولكن يمكنهم التواصل مع أعضاء لجنة المستجدين من خلال إرسال صورة شهادة الثانوية، وصورة عن البطاقة المدنية عبر الواتساب، ومن ثم يقوم أعضاء اللجنة بالتواصل مع الطلبة للتعرف على التخصصات التي يرغبون الالتحاق بها، وبعد إتمام عملية التسجيل سيتم إرسال استمارة التسجيل للطالب عبر الواتساب.

وبين الرحيلي أن الآلية التي سيتبعها الاتحاد في عملية التسجيل من شأنها الحفاظ على سلامة الطلبة وتوفر

عبدالرحمن الرحيلي

عليهم الجهد والوقت وإنهاء معاملتهم دون عناء الحضور للهيئة، لافتا إلى ضرورة توخي الحذر عند قيام الطالب بالدخول للموقع الالكتروني للهيئة ففي حال أخطأ الطالب في إدخال البيانات لثلاث مرات سيقوم السستم بعمل بلوك ولن يتمكن الطالب من الدخول مرة أخرى قبل مراجعة مبنى رقم 7 بديوان عام الهيئة بالعديلية لفك الحظر عنه، كما يرجى من الطلبة الذين تم قيدهم في الهيئة وتم فصلهم سحب أوراقهم لدى مكتب التوجيه الطلابي بالكلية أو المعهد الذي كان مسجلا به ليتسنى للطالب الدخول للموقع الالكتروني للهيئة، وكذلك الطلبة المقيدين بجامعة الكويت أو مؤسسات أكاديمية أخرى.

وأشار الرحيلي إلى أن الفئات المسموح لها بالتسجيل في خطة الشواغر هم الكويتيين، وأبناء الكويتيات، ومن لديهم قرار معاملة كويتي، وأبناء الشهداء، والدبلوماسيين وأسرهم، موضحا أن اللجنة سوف تستقبل رسائل الطلبة من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الرابعة عصرا، مؤكدا أن دور الاتحاد ينحصر فقط في مساعدة الطلبة للدخول إلى الموقع الالكتروني للهيئة وتسجيل بياناتهم والتخصصات التي يرغبون بها، وليس للاتحاد أي صلاحيات في قبول أو رفض الطلبة المتقدمين للتسجيل، كما أن القبول بالتخصصات سيكون من قبل إدارة الهيئة حسب النسب المئوية لشهادة الثانوية، متمنيا السداد والتوفيق لجميع زملائه المستجدين، وللتعرف على أرقام الواتساب للجنة المستجدين ومزيد من المعلومات الدخول على حساب الاتحاد بموقع تويتر وانستقرام @paaetpstu .

خدمة المجتمع والتعليم المستمر بـ «التطبيقي» تستأنف دوراتها الشهر المقبل

أعلن عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب د.تركي المطيري عن بدء التسجيل لدورات العمادة للفصل الربيعي 2021/2020 ابتداء من الاثنين 2021/3/1 حتى الأربعاء 2021/3/17 وذلك من خلال الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة.

و أضاف د.المطيري أن الدورات المقدمة ستكون في مختلف المجالات مثل مجال اللغات كاللغة التركية والإنجليزية ولغة الإشارة، وأساسيات النحو وتأسيس اللغة العربية للأطفال وكذلك في مجال القرآن كدورات تجويد القرآن الكريم ، وأيضاً في مجال التكنولوجيا من خلال دورات الذكاء التكنولوجي وغيرها من الدورات التي تخدم المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن جميع الدورات المطروحة للفصل الربيعي ستقام عن بعد عبر منصة مايكروسوفت تيمز.

تتمات

تكويت القطاع

من الطاقات البشرية والكوادر الوطنية، ووضع برامج تعليمية وتدريبية تؤهل الشباب الكويتي لشغل الوظائف التخصصية، إضافة إلى رفع نسبة التكويت في الشركات والمقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية إلى 70 %، والتوسع في الصناعات النفطية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. محمد الحويلة، أن اللجنة ناقشت بشكل موسع الاقتراحات بقوانين في شأن تكويت الوظائف العامة وعدم تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي لا يوجد فيها من الكويتيين من يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة بعد الإعلان عنها.

وقال الحويلة إن اللجنة استمعت في هذا الصدد إلى رأي ممثلي ديوان الخدمة المدنية، وهم وكيل ديوان الخدمة المدنية بدر الحمد والوكيلة المساعدة لشؤون التوظيف حنان العمر ومديرة إدارة ترتيب الوظائف في الميزانية عائشة المطوع.

وبين أن اللجنة طلبت من ممثلي الديوان وضع تصور كامل وشامل ، حول رأي الديوان في القانون والملاحظات بشأنه ، على أن يعقد اجتماع تكميلي لاستكمال مناقشة القانون.

وأكد أنه ستتم دعوة ضيوف من جهات مختلفة مثل هيئة القوى العاملة والأمانة العامة للتخطيط ومؤسسة البترول وشركاتها المختلفة، وكل من له علاقة بهذا القانون ، للاستماع إلى آرائهم حتى يخرج القانون بصورة متكاملة.

ولفت إلى أن هناك شبه إجماع على القانون بين النواب ، حتى يكون على رأس أولويات مجلس الأمة في المرحلة القريبة المقبلة.

من جهة أخرى ذكر الحويلة أن اللجنة وافقت على عدد من الاقتراحات برغبة ، من بينها اقتراح بمنح الخريجين الكويتيين المتخصصين في الجيولوجيا ، الحق في التعيين بالقطاع النفطي ، عبر إدراج تخصصهم ضمن إعلان التوظيف السنوي.

وذكر أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمتقاعدين في ديوان الخدمة المدنية ، تحدث دوريا بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من خلال الربط الآلي بين الجهتين.

وأوضح أن قاعدة البيانات تشمل بيانات المتقاعدين كافة من المؤهل العلمي والتخصص والتدرج الوظيفي وسنوات الخبرة في مجال العمل، وذلك للمواطنين المتقاعدين الراغبين في العمل على بند المكافآت لدى جهات الدولة المختلفة عوضا عن الاستعانة بالمستشارين الوافدين.

أضاف أنه بناء على الاقتراح فإن ديوان الخدمة المدنية يقوم بتزويد الجهات وفق حاجتها من المستشارين في التخصصات المختلفة، وينظم آلية عملهم وطبيعته وقيمة المكافآت ومدد الاستعانة المؤقتة والتجديد بقرار تنظيمي يصدر من مجلس الخدمة المدنية.

وأشار إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة لتطبيق سياسة الإحلال في جميع الجمعيات التعاونية في الكويت وتعيين العمالة الوطنية في الوظائف الإشرافية بدلا من العمالة الوافدة.

وذكر الحويلة أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة للربط بين المشروعات الجديدة العملاقة في خطة التنمية وبين قضية التوظيف ، بحيث يعاد النظر في الجداول المقررة التي يجب على القطاع الخاص التقيد بها لتشغيل العمالة الوطنية.

ونوه إلى موافقة اللجنة على اقتراح بمنح العاملين في شركة النقل العام الكويتية والعاملين في الشركات الحكومية الأخرى دعم العمالة الوطنية ، من دون المساس بالراتب الحالي للعامل أسوة بباقي العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة في المراكز الوظيفية والقانونية.

وأشار إلى أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة بمنح الأئمة والمؤذنين الكويتيين المعينين على بند المكافآت إجازة دورية براتب لمدة 30 يوما في السنة.

وقال الحويلة إن اللجنة سوف تكثف اجتماعاتها لتحقيق أهداف واضحة في مجال عملها التي تختص بتكويت الوظائف وتحقيق سياسة الإحلال بشكل صحيح، مشددا على أن اللجنة عازمة وجادة في تحقيق أهدافها لتمكين العناصر الوطنية وتحفز الكفاءات من أجل الحصول على وظائف مناسبة.

وبين أنه على الرغم من الخطوات المتخذة في تطبيق سياسة الإحلال ، إلا أن الطريق لا يزال طويلا ويتطلب مضاعفة الجهد وإعادة النظر في العقود التي تبرم مع القطاع الخاص لرفع نسبة العمالة الوطنية فيها.

وتمنى الحويلة التعاون الجاد من قبل الجهات الحكومية مع اللجنة من أجل الوصول إلى معالجة جذرية ، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والأمن الوظيفي للكويتيين خريجي المؤسسات التعليمية المختلفة.

وشدد على ضرورة وجود برامج تأهيلية للراغبين في العمل بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة ، لكي يحصلوا على الوظائف المناسبة بالقطاعات الحكومية.

ورأى أن هناك عدم جدية في تعاون مؤسسات التعليم العالي في الجامعة والتطبيقي التي يفترض أن تعمل وفق تصور شامل وخطط واضحة المعالم للوصول إلى مخرجات تعليمية تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

ودعا إلى إعادة النظر في خطط الابتعاث الداخلي والخارجي ، بحيث تتم مراعاة وجود فرص عمل تتناسب مع مخرجات التعليم العالي، وعدم تكرار ما حصل مع خريجي هندسة البترول.

وأكد الحويلة أن القضية تحتاج إلى تعاون كل الجهات المعنية والمختصة من الجانب الحكومي ومن مجلس الأمة وكذلك من القطاع النفطي والقطاع الخاص لأن أمامهم مسؤولية وطنية عليهم تحملها في إيجاد فرص وظيفية مناسبة لأبناء الكويت.

«الصحة» : 768 اصابة

أضاف السند ان عدد المسحات التي تم اجراؤها في الساعات ال24 الماضية بلغ 6006 مسحات ليبلغ مجموع الفحوصات 1731704 ، لافتا الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات خلال ال24 ساعة الماضية بلغت 8ر12 في المئة.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

تمديد منع

وخضوعهم للحجر المؤسسي في أحد الفنادق المحلية المعتمدة لمدة 7 أيام، واستكمال مدة الحجر 7 أيام الأخرى في الحجر المنزلي.

وأكدت الإدارة العامة للطيران المدني ، أن القرار الجديد جاء بناء على تعليمات السلطات الصحية .

وكانت «الطيران المدني» أعلنت مساء أمس الأول ، عن الاجراءات الجديدة التي سيتم تطبيقها في مطار الكويت الدولي اعتبارا من أمس الأحد ، بناء على تعليمات السلطات الصحية لمواجهة التداعيات التي يشهدها انتشار فيروس كوفيد 19 ، خصوصا بعد ظهور السلالات المتحورة من فيروس كورونا .

وأوضحت الإدارة في بيان صحفي أن جميع الركاب القادمين عن طريق الرحلات المباشرة من الدول عالية الخطورة ، سيتم الزامهم بالحجر المؤسسي في أحد الفنادق المحلية لمدة 14 يوم على نفقتهم الخاصة ، من خلال التسجيل في منصة «كويت مسافر» .

وفي ردود الفعل النيابية ، على ما حدث ، اعتبر النائب أسامة الشاهين أن القرار الحكومي فيما يتعلق بالتعامل مع فيروس كورونا ، يغلب عليه الاضطراب وعدم الاستقرار، مشيرا إلى أن هذا الاضطراب له عواقب وسلبيات كبيرة على الجوانب المعنوية والمالية والاقتصادية والاستثمارية في البلاد.

وأوضح الشاهين أنه صدر أخيرا قرار يتعلق بالحجر الفندقي للقادمين الى الكويت ، جرى تعديله أكثر من مرة ، مبينا أنه توجه بسؤال برلماني عن أسباب وتداعيات ومبررات وضوابط واستثناءات هذا القرار.

أضاف أنه توجه بسؤال عما إذا كان هذا القرار له أسباب صحية أم أنه استجابة لمطالب اتحاد الفنادق الذي أعلن أن القطاع تكبد خسارة بقيمة 100 مليون دينار ، لتخرج وزارة الصحة بعدها بأسبوعين بقرار الحجر الفندقي ، مشيرا إلى أنه طلب في سؤاله الدراسة الصحية لهذا القرار.

وذكر أن سؤاله تضمن أسباب استثناء الدبلوماسيين الأجانب العاملين في الكويت بينما الدبلوماسي الكويتي العائد للكويت لا يحظى بذات الاستثناء ، كما تضمن توضيح ما إذا كان قد تم فحص الفنادق الـ 43 المحددة للحجر المؤسسي لاسيما أن اتحاد الفنادق بين أنه تمت الموافقة على هذه الفنادق بمجرد تسجيلها إلكترونيا.

وقال الشاهين إن السؤال تضمن أيضا مدى توافق المنع من القدوم والقيود على القدوم والإلزام بحجر فندقي ، مع حق الموطن المكفول دستوريا بالعودة إلى وطنه وتلقي الرعاية والوقاية الصحية من الدولة ، وهل تمت دراسة هذا الموضوع دستوريا قبل إقراره.

في سياق ذي صلة اعتبر النائب الدكتور عبد الله الطريجي إن الحظر عقوبة جماعية على الافراد والمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مطالبا بتشديد الإجراءات للحد من انتشار الوباء، وتطبيق القانون على المخالفين، وعدم تحميل الملتزمين اهمال غير الملتزمين بالاشتراطات الصحية.

من جهته قال النائب بدر الحميدي إن «كثيرا من الدول تعاملت مع أزمة كورونا من خلال التشدد والاحتراز وتغريم المخالفين ماليا مع التعهد بعدم تكرار المخالفة»، مؤكدا أنه لا يؤيد الحظر «لأنه يؤثر على الجميع ولد تبعات اجتماعية ومالية»، مبينا انه «بإمكان الحكومة اتباع الحزم في تطبيق التباعد والاحتراز والتعقيم ومنع التجمعات في الدواوين وغيرها من الأماكن الضيقة وزيادة الوعي الصحي».

واستغرب الحميدي من «حجر المواطنين في الفنادق»، قائلا: «عموما أنا ضد هذا القرار، ومن الممكن أن يتم الحجر في المنزل مع الالتزام بالكامل بتعليمات الصحة».

بدوره قال النائب مهلهل المضف إن «الأجدر بالحكومة في التعامل مع كورونا هو التشدد في تطبيق الاحترازات ومعاقبة المخالفين» .

العجمي : ملفات

الداخلية والتي قد تعيد لنا شبح قضية ضيافة الداخلية، مؤكدا أن الملفات المستحقة تدل على وجود خلل كبير خصوصا في التعامل مع القيادات.

وطالب العجمي الشيخ ثامر العلي بضرورة إصلاح الأخطاء والتجاوزات في الوزارة ، مشيرا إلى أنه بعد الجولات الميدانية يفترض أن لديه معلومات كافية عما يدور في الوزارة .

وبين أن «هناك قيادات بوزارة الداخلية ليسوا على قدر المسؤولية بسبب ضعف الأداء والتخبط في القرارات والمحسوبيات وغيرها».

أضاف أن «الوكيل المساعد للمنافذ صرح بعدم السماح للمواطنين بدخول البلاد إلا بشروط معينة متناسياً نص المادة 28 من الدستور «لا يجوز إبعاد الكويتي ولا منعه من دخول البلاد».

وأشار إلى وجود قيادي آخر «يسرح ويمرح» في قطاعه بتعليمات من وزير الداخلية حتى أصبح قطاعه من القطاعات الطاردة للعمل بعدما كان من أفضل القطاعات إنتاجية ، مؤكدا أن هذه القيادات لا تصلح للعمل ولا تنفع البلد ، وهذا سبب كاف لإقالتهم .

وقال مخاطبا العلي» اؤكد لك أن هؤلاء القيادات لن ينفعوك وقت المساءلة، والملفات المستحقة للمسائلة كثيرة لدي» .، مضيفا « الآن انتهت الجولات الميدانية اجلس في مكتبك واتخذ القرارات ، وتأكد أننا لسنا معك ولسنا ضدك نحن مع هذا البلد وشعبه» .

الإفراج عن الموقوفين

بناء على على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ حمد جابر العلي الصباح.

أضافت أن هذه اللفتة الكريمة تأتي إيمانا من وزير الدفاع ، بمشاركة أبنائه العسكريين ذويهم فرحة الأعياد الوطنية.

ونقل البيان تهنئة وزير الدفاع لأبنائه العسكريين ، متمنيا من الله العلي القدير ، أن يعيد هذه المناسبات السعيدة على الجميع بالخير واليمن والبركات.

وسأل المولى تعالى أن يديم على الكويت نعمة الأمن والأمان والعزة والرفعة ، في ظل قيادة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي العهد ، وسمو رئيس مجلس الوزراء .

الجيش الأمريكي

الإلكتروني» ، وضع تصنيف «غلوبال فاير باور» لعام 2021 الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تمتلك أكثر جيوش العالم قوة، ولم تظهر أي دولة عربية ضمن المراتب العشر الأولى وفق التصنيف.

واعتمد موقع «غلوبال فاير باور» في تصنيفه على 50 عاملا ساهمت في تقدم الجيوش أو تأخرها، بما يشمل القدرة العسكرية والمادية، بالإضافة إلى العوامل اللوجستية والجغرافية.

ويتم التصنيف بحسب مؤشر يعكس ازدياد قوة الجيش كلما قل الرقم، أي أن أفضل الجيوش سيكون مؤشر القوة له 0.000.

وقد ظهرت الدول العشر الأكثر قوة من ناحية جيوشها كالتالي: في المرتبة الأولى حلت الولايات المتحدة بمؤشر قوة 0.0718. في الثانية جاءت روسيا بمؤشر قوة 0.0791. وفي الثالثة، الصين بمؤشر قوة 0.0854.

في المرتبة الرابعة حلت الهند بمؤشر قوة 0.1207. وفي الخامسة اليابان، بمؤشر قوة 0.1599. وفي المرتبة السادسة أتت كوريا الجنوبية بمؤشر قوة 0.1612. في السابعة فرنسا، بمؤشر قوة 0.1681. وفي الثامنة المملكة المتحدة، بمؤشر قوة 0.1997.

في المرتبة التاسعة حلت البرازيل، بمؤشر قوة 0.2026، وتلتها في العاشرة باكستان بمؤشر قوة 0.2073. وأظهر التصنيف تركيا في المرتبة 11، ومصر في المرتبة 13، تتبعها إيران في المرتبة 14، بينما حلت إسرائيل في المرتبة 20.

وظهرت بعض الدول العربية ضمن تصنيفات متأخرة عن الجيوش العشرة الأقوى في العالم. فبحسب الترتيب، حققت مصر المرتبة الأولى عربيا من ناحية قوة جيشها، وظهرت في المرتبة 13 ضمن التصنيف العالمي، متراجعة عن تصنيفها السابق. واعتبر التصنيف السعودية ثاني أقوى دولة عربية عسكريا، ورقم 17 عالميا.

وظهرت الجزائر ضمن التصنيف 27 عالميا، وثالث أقوى الدول العربية. واحتل الجيش الإماراتي مرتبة رابع أقوى الجيوش العربية، بحصوله على التصنيف 36 عالميا. أما المغرب فتظهر في المرتبة الخامسة عربيا، و53 عالميا.

وظهر العراق في المرتبة السادسة عربية، و57 عالميا. وكان المركز السابع عربيا من نصيب الجيش السوري، الذي جاء بالمرتبة 65 عالميا. وظهرت ليبيا في المرتبة الثامنة عربيا، و70 عالميا. واحتلت الكويت المرتبة التاسعة عربيا، و71 عالميا. وتلتها عمان في المرتبة العاشرة عربيا، و72 عالميا. وتبعتها تونس في المرتبة 11 عربيا، و73 عالميا.

وظهرت الأردن في المرتبة 12 عربيا، و74 عالميا. واعتبر التصنيف السودان الجيش رقم 13 عربيا، و77 عالميا. وجاءت اليمن في التصنيف 14 عربيا، و78 عالميا. أما قطر فقد احتلت المرتبة 15 عربيا، و82 عالميا. وظهرت البحرين في المرتبة 16 عربيا، و103 عالميا.

وحصل لبنان على المركز 17 عربيا، و116 عالميا. وتذيلت موريتانيا التصنيف بحصولها على المرتبة 18 عربيا، و126 عالميا.

ميانمار : «فيسبوك»

التي يديرها الجيش انتهكت قواعده التي تحظر التحريض على العنف.

وتعد منصة فيسبوك هي المصدر الرئيسي للمعلومات والأخبار في ميانمار.

وعاد عشرات الآلاف إلى الشوارع أمس الأحد للاحتجاج على استيلاء الجيش على السلطة.

ورفض المتظاهرون وعود إجراء انتخابات مبكرة ويطالبون بالإفراج عن الزعيمة المنتخبة ديمقراطيا أونغ سان سو تشي، وأعضاء آخرين في حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

ويزعم الجيش أن الفوز الساحق الذي حققته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في انتخابات العام الماضي جاء بالتزوير ومن خلال انتهاكات لكنه لم يقدم دليلا.

وقال فيسبوك في بيان: «تماشيا مع سياساتنا العالمية، قمنا بإزالة صفحة فريق معلومات Tatmadaw True News من فيسبوك بسبب الانتهاكات المتكررة لمعاييرنا التي تحظر التحريض على العنف والمساعدة على الإيذاء».

ويعتمد الجيش على هذا الموقع في نشر الأخبار، ويستخدمه لإصدار تحذيرات للمتظاهرين والترويج لمزاعمه حول نتائج الانتخابات.

ومنع فيسبوك قائد الجيش مين أونغ هلينغ، وقادة كبار آخرين من استخدام منصاته، وسط مزاعم بانتهاكات حقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينغا.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 22 مليون شخص يستخدمون فيسبوك في ميانمار من إجمالي 54 مليون مواطن.

وأقبل المواطنون على استخدام فيسبوك على مدار العقد الماضي مع تحرير اقتصاد ميانمار، وبالإضافة لهذا فإن فيسبوك يتميز عن غيره من منصات التواصل الاجتماعي بأنه يدعم اللغة البورمية.

ورفعوا صورا لأونغ سان سو تشي، في يانغون، أكبر مدينة في البلاد، وكتبوا شعارات تطالب بالديمقراطية بأحرف ضخمة على الأرض في الشوارع.

وانضمت راهبات كاثوليك إلى احتجاج خارج سفارة الصين، الحليف الرئيسي لميانمار.

وشارك كثيرون في تابين ميا ثوي ثوي كاينغ، الشابة التي أصبحت أول شخص يموت في الاحتجاج، وأقيمت جنازتها أمس الأحد.

وقالت زوجة الممثل البارز لو مين، إنه اعتقل بعد أن نشر مقطع فيديو يدين القيادة العسكرية.

إيران : أجرينا

إن نتائج الاجتماع مع رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفائيل غروسي ستنشر مساء الأحد «أمس».

وكانت طهران قالت قبيل الاجتماع إنه يتعين على الولايات المتحدة رفع العقوبات عن إيران أولاً ، إذا ما أرادت الحديث عن انقاذ الاتفاق النووي لعام 2015، مؤكدة على موقفها بأنها لن تقوم بالخطوة الأولى لاستعادة الاتفاق مع القوى العظمى.

وكانت إدارة الرئيس جو بايدن قد قالت الأسبوع الماضي إنها مستعدة للحديث مع إيران حول عودة الدولتين إلى الاتفاق، الذي كان يهدف إلى منع إيران من الحصول على أسلحة نووية بينما يعمل على رفع معظم العقوبات الدولية. وقد انسحب الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق في العام 2018 وأعاد فرض العقوبات على إيران، التي بدأت تدريجياً بالمقابل في خرق بنود الاتفاق.

لكن هناك خلافا بين الولايات المتحدة وإيران حول من سيتخذ الخطوة الأولى لإحياء الاتفاق. تصر إيران على أنه يتعين على الولايات المتحدة أولاً إلغاء العقوبات الأمريكية بينما تقول واشنطن إن على طهران أولاً العودة إلى الالتزام بالاتفاق.